Digitization and Economic Empowerment of Arab Women: Challenges and Stakes

Aicha Teyeb
Professor of Sociology
University of Tunis El Manar, Tunis
Imam Abdulrahman Bin Faisal University, Saudi Arabia

Abstract

This paper aims to highlight the available opportunities and the constraints facing the paths of achieving economic empowerment for women by trying to consider opportunities to invest in digitization in lifting them out of vulnerability and poverty. The following issue is raised: In light of the data that confirm the low economic participation of women in the Arab world, to what extent can digitization be a conducive factor for greater integration of poor and marginalized women in the field of productive work. What are the main challenges and stakes related to this ? To dismantle this issue, a descriptive and analytical approach was used. It was based on national, regional and international numbers and statistics, and the available literature issued by official and trusted bodies. The study was done to support the analysis with evidence from the lived reality and the results of field sociological studies carried out under our supervision in Tunisia and in the Kingdom of Saudi Arabia. The paper reached a central conclusion that digitization has won more for privileged women and increased their empowerment, while the role of digitization in empowering marginalized, excluded and vulnerable women is still limited in the Arab region. Many women are still excluded from the cycle of digitization and from the possibilities of benefiting from the opportunities it presents. This is due to the general conditions that do not provide many advantages for these social segments in terms of the spread of the Internet, its quality and cost, and the cost of smart devices. The prevalence of the Internet and its flow in the details of social life in Arab countries remains directly related to higher income, better health status, and comfortable living.

Keywords : Arab women, digitization, economic empowerment, economic marginalization, the Arab world

الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات

عائشة التايب

أستاذة علم الاجتماع
جامعة تونس المنار-تونس
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل-المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف هذه الورقة لإبراز الفرص المتاحة والإكراهات التي تواجه مسارات تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء من خلال محاولة النظر في فرص استثمار الرقمنة في انتشالهن من الهشاشة والفقر.
وتطرح الإشكالية التالية: في ظل المعطيات التي تؤكد تدني ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة على مستوى العالم العربي الى أي مدى يمكن أن تكون الرقمنة عاملا مساعدا على إدماج أكبر للمرأة الفقيرة والمهمشة في مجال العمل المنتج؟ وما أبرز التحديات والرهانات التي تتصل بذلك؟
ولتفكيك هذه الإشكالية تمّ اعتماد منهج وصفي تحليلي انطلق من مدونة الأرقام والإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية والأدبيات المتاحة والصادرة عن جهات رسمية وموثوقة. وتمّ العمل على دعم التحليل بشواهد من الواقع المعاش ونتائج دراسات سوسيولوجية ميدانية منجزة تحت إشرافنا في تونس وفي المملكة العربية السعودية.
وتوصلت الورقة إلى نتيجة مركزية مفادها أن الرقمنة انتصرت أكثر للمرفهات من النساء وزادت من تمكينهن، بينما لا يزال دور الرقمنة في تمكين المهمشات والمقصيات وضعيفات الحال محدودا في المنطقة العربية. ولا تزال الكثير من النساء مستبعدات من دائرة الرقمنة ومن إمكانات الاستفادة مما تطرحه من فرص. ويعود ذلك للأوضاع العامة التي لا توفر الكثير من المزايا لتلك الشرائح الاجتماعية من حيث مدى انتشار الانترنت وجودتها وكلفتها وكلفة الأجهزة الذكية. ويبقي شيوع شبكة الإنترنت وانسيابها في تفاصيل الحياة الاجتماعية في البلدان العربية، مرتبط بشكل مباشر بالدخل الأعلى، والوضع الصحي الأفضل، والمعيشة المريحة.

الكلمات المفاتيح

المرأة العربية، الرقمنة، التمكين الاقتصادي، التهميش الاقتصادي، العالم العربي

المقدمة

لا تزال المعطيات والدلائل تؤكد هشاشة الوضع الاقتصادي للنساء في جميع مناطق العالم. وبالرغم من أن النساء يشكّلن أكثر من نصف سكان العالم إلا أن مشاركتهن الاقتصادية تبقى دون المستوى المأمول ودون انخراطهن الفاعل في المشهد الاقتصادي. وتُفصح المؤشّرات الإحصائيات الدولية إلى حدّ الساعة

عن تدنٍ كبيرٍ في نسب المشاركة الاقتصادية للنساء في مختلف المجتمعات لا سيما بالدول النامية ومنها بشكل خاص الدول العربيّة.

ورغم مختلف الجهود المبذولة على النطاقات الحكومية وغير الحكومية للارتقاء بأوضاع المرأة العربيّة والمغاربية وتدعيم فرص اندماجها في أسواق العمل، تبقى المكاسب المحقّقة فعليًّا على أرض الواقع متواضعة ومحدودة. ولا تزال الأرقام تشير إلى استمرار مختلف أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال في سوق العمل وفي مظاهر التهميش الاقتصادي، وارتفاع نسب بطالتهن وتواجد شرائح عريضة منهن تحت خطّ الفقر. كما تؤكّد البيانات الإحصائية عدم ضمور الفجوة النوعية المتسّعة النطاق بينها وبين الرجل في مجال المشاركة الاقتصادية، وتقلّص مظاهر حضورها البارز في ساحات العمل المنتج المُدرّ للدخل. هذا فضلا على أن الوضع ازداد سوءً مع تداعيات انتشار جائحة كورونا، حيث تزايدت نسب بطالة النساء نظرا لهشاشة مواقع أعداد كبيرة منهن في أسواق العمل، وارتباطهن المباشر أكثر من الرجال بالأسواق الموزاية وغير المهيكلة التي ضمر نشاطها مع فرض الحجر والإجراءات الاحترازية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في مختلف البلدان.

ويبقى بلا شكّ الحديث عن تشخيص أوضاع الهشاشة الاقتصادية وتدني مستويات المشاركة الاقتصادية وتطوراتها الراهنة خطوة مهمّة تمكّننا من الوقوف المتجدّد على حقيقة ما تعيشه النساء من مسارت إقصاء وتهميش من دوائر الإنتاج والدخل. ويتبدّى التشخيص ضرورة منهجيّة لحصر ما يخلّفة التهميش الاقتصادي للنساء من انعكاسات وخيمة على المستويات الميكروسوسيولوجيّة الخاصة بالنساء والأسر في الشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل، وعلى المستويات الماكرو السوسيولوجيّة ذات العلاقة بالمجتمعات وباختلالات منظومات التنمية فيها.

ولا شك كذلك أن البحث عن آفاق أرحب لمشاركة نسائية أكثر جدوى وفعالية، وتدارس الفرص المُمكّنة من انتشال النساء من الفقر والهشاشة الاقتصادية، يبقى بدوره ضروريّا ومهمّا، بل يعتبر واجبًا تفرضه روح المسؤولية على كلّ الأطراف ذات العلاقة بالمسألة النسائية باحثين كانوا، أو جمعيات ومنظمات مجتمع مدني أو صانعي سياسات وأصحاب قرار.

وفي هذا الصدد تتنزّل هذه الورقة الدرس التي تهدف إبراز الفرص المتاحة والإكراهات التي تواجه مسارات تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء من خلال استثمار الرقمنة في انتشالهن من الهشاشة والفقر.

ومن المؤكّد أن عصر تكنلوجيا المعلومات والاتصال يطرح اليوم إمكانات لا محدودة في الكسب وتنويع مصادر الرزق للأفراد ذكورًا كانوا أو إناثًا في جميع أرجاء الكون. ويبدو أن الرقمنة بما أحدثته من تغيرات هيكليّة في نمط عيش الأفراد والأسر والمجتمعات، وما صنعته من تغيّر في الطباع والعادات والسلوكات والممارسة الاجتماعية اليومية، أضحت تشكّل ساحة مفتوحة أمام الجميع للابتكار وتدبر فرص الكسب والاسترزاق.

ولكن إلى أي مدى يمكن للرقمنة بوصفها اختصار لتلك التحولات التكنلوجية والاتصالية التي غيّرت مجرى حياتنا أن تكون عاملا من عوامل إحداث التمكين الاقتصادي المنشود منذ عقود للمرأة العربية؟ وهل تضمن الرقمنة الفرص ذاتها أمام تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء بغض النظر عن انتماءاتهن

الاجتماعية؟ بعبارة أخرى هل تكفل الرقمنة مبدأ تكافؤ الفرص والفرص المتكافئة في دعم نسق المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية الفقيرة والمهمشة؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات تطرح الورقة الإشكالية التالية: في ظل المعطيات التي تؤكد تدني ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة على مستوى العالم العربي الى أي مدى يمكن أن تكون الرقمنة عاملا مساعدا على إدماج أكبر للمرأة الفقيرة والمهمشة في مجال العمل المنتج؟ وما أبرز التحديات والرهانات التي تتصل بذلك؟

وسيم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي ينطلق من مدونة الأرقام والإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية المتاحة والصادرة عن جهات رسمية وموثوقة. والعمل على دعم التحليل بشواهد من الواقع المعاش ونتائج دراسات سوسيولوجية ميدانية منجزة تحت إشرافنا في عدد من جامعات المشرق والمغرب العربي.

أولا: مكانة المرأة العربية في مشهد الرقمنة

تجدر الملاحظ بداية بأن الحضور النسائي في مشهد الرقمنة يبقى حضورا محتشمًا ليس فقط في الدول النامية والفقيرة ولكن حتى في الدول المتقدمة، ويبقى وضع المرأة العربية بشكل خاص الأكثر تراجعًا على المستوى الكوني. مع تسجيل بعض التفاوت في طبيعة ونسق علاقة المرأة بالرقمنة بين الدول العربية فيما بينها ارتباطًا بتباين الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعية. ويمكن أن نتعرف على حضور المرأة في مشهدة الرقمنة من خلال المؤشرات التالية:

١- الفجوة النوعية في استخدام الانترنت والنفاذ إليها

تتجسد الفجوة الرقمية بين النساء والرجال في الدول العربية في العديد من المظاهر منها النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذلك إمكانيات استخدامها، وترتبط هذه الفجوة الرقمية بمجالات أخرى عديدة وتؤثر فيها حيث ترتبط مثلا بمختلف مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعي والفقر.

وقد أصبحت التقارير الدولية تستخدم في إطار تناولها لمظاهر الفجوة الرقمية مصطلح الشمول الرقمي لوصف الاختلافات القائمة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقصد بالشمول الرقمي إتاحة إمكانية الحصول بكلفة معقولة، وجودة مناسبة على الأجهزة الرقمية والمهارات التي تسمح باستخدامها وخدمات الدعم التقني والتطبيقات والمحتوى المجدي على الإنترنت .

وتترافق الفجوات الواسعة بين الجنسين في المنطقة العربية مع فجوات في الشمول الرقمي للمرأة والرجل وللفتيات والفتيان على حد سواء؛ وتقل بشكل كبير الفرص المتاحة للمرأة للنفاذ والاستخدام المجدي للإنترنت والتكنولوجيات الرقمية. وبالرغم من توفّر النفاذ للإنترنت للمجتمع بشكل عام، تواجه المرأة بشكل خاص عوائق اجتماعية واقتصادية وثقافية تحدّ من إمكانية نفاذها إليها واستخدامها.

وتؤكد الإحصائيات تزايد الفجوة الرقمية على مستوى العالم ككل وتسجل معدلات استخدام النساء للإنترنت نسب منخفضة مقارنة بالرجال. ولكن هذه الفجوة تقلصت في البلدان المتقدمة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٩، بينما توسّعت في أفريقيا والمنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وقد بلغت الزيادة في الفجوة الرقمية بين الجنسين في البلدان العربية ما قدره ٥ % حيث زادت من ١٩,٢% إلى ٢٤,٤% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003و 2019 (الإسكوا ٢٠١٩) كما تبدو الفجوة بين الجنسين بارزة كذلك في مستوى الانترنت المتنقلة أو النقالة حيث يصل المعدل العالمي العام ٢٣% ، ولا تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى نسبة ٢٠ %.
وبشكل عام تعتبر نسبة الرجال من مستخدمي الانترنت أعلى من نسبة النساء في معظم الدول العربية فهي تبلغ على سبيل المثال في المغرب ٦٨,٥% للرجال مقابل ٦١,١ % فقط للنساء، وفي مصر ٥٢,٤ % للرجال مقابل ٤١,٣ % فقط للنساء، وفي السعودية ٩٤,٦ % للرجال مقابل ٩١,٤% (الإسكوا ٢٠١٩).

وعموما يمكن القول بأن الفجوات بين الجنسين في الحصول على التكنولوجيا واستخدامها تبقى كبيرة في العديد من بلدان العربية. وهي من معوقات الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية في تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيا . وتكفي الإشارة إلى أن أكثر من نصف الأسر المعيشية بالبلدان العربية لا تتمتع باتصال بالإنترنت من المنزل سنة ٢٠١٧ بحسب احصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات.

وبالمثل، تعد الفجوة بين الجنسين في الحصول على خدمات الهاتف المحمول واستخدامها كبيرة كذلك . ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يمتلك % 48 من النساء هاتفًا محمولًا، أي أقل من الرجال بنسبة 8 نقاط مئوية .وتتفاوت هذه الفجوة من بلد لآخر؛ فهي تكاد تغيب في بلد مثل مصر في حين تصل إلى 21 نقطة مئوية في الأردن .وتواجه المرأة في هذه البلدان قيودًا عامة على ملكية الأجهزة المحمولة واستخدامها بطريقة منتجة .
وتبقى التكلفة وجودة الشبكة وسرعتها ومستوى الأمان من التحرش ونقص الإلمام بالتكنولوجيا وانعدام الثقة من العوائق الرئيسية التي تحول دون الاستفادة الكبيرة للمرأة العربية من الانترنت
وتحدّ الأعراف الاجتماعية كذلك إلى جانب عدم الاستقلال المالي للمرأة وقدرتها على أخذ القرار من قدرة النساء العربيات على الحصول على تقنيات الهاتف المحمول والاستفادة الكاملة من مختلف مزاياه . وقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أنه نظرًا لما توفره التقنيات الجديدة للمرأة من فرص للمشاركة في المنتديات العامة التي تستبعد منها تقليديًا، فلا تزال المواقف تجاه استخدام وسائط الإنترنت متشددة .ففي مصر، على سبيل المثال، لا تتصل % 12 من النساء بالإنترنت كثيرًا لأنهن يعتبرنه غير مناسب، وأكثر من 8% لا يتصلن بالإنترنت كثيرًا بسبب المخاوف من رفض الأهل والأصدقاء (البنك الدولي ٢٠١٨).

ويُذكر بأن الفجوة الرقميّة بين النساء والرجال وإن تعتبر أقل اتساعًا في الدول المتقدمة، فإنها كذلك تتخّذ أوجهً أخرى تتصل بمستوى امتلاك المهارات التكنولوجيّة والثقة في الذات. وتشير إحصائيات الاتحاد الأوروبي أن تسعة من بين عشرة من الشباب ذكورا وإناثا من الشريحة العمرية ١٦ إلى ٢٤ سنة يمتلكون المهارات الضرورية لاستخدام التكنلوجيا الرقمية في حياتهم اليومية في دول الاتحاد. ولكن يكمن الفرق البارز بين الجنسين أساسًا في مستوى الثقة في الذات، حيث تبيّن أن الذكور أكثر ثقة في مهاراتهم من الإناث ذلك أن ٧٣% من الذكور من عمر ١٥ و١٦ سنة يستخدمون بكل أريحية الأجهزة

الإلكترونية غير المألوفة من طرفهم في حين أن النسبة تنخفض إلى ٦٣% عند الفتيات في نفس الشريحة العمرية. وتتفاوت النسب لتصل إلى مستويات أعلى بكثير في عدد من الدول الأوروبية الأخرى حيث يزداد هامش الثقة بين الذكور والاناث اتساعًا ليصل إلى ٢٥ % (EIGE 2019).

٢- ضعف حضور المرأة في مهن التكنولوجيا

يبقى مؤشر حضور المرأة في مشهد المهن والأعمال ذات الصلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات من المؤشرات المهمة التي يمكن أن نستدل من خلالها على مدى الحضور الفاعل من عدمه للمرأة في مجال الرقمنة. ولكن مختلف الدلائل المتوفرة تؤكد أن المرأة تبقى أقل حضورًا في مشهد مهن التكنولوجيا من الرجال وتبقى تمثيليتها فيه ضعيفة مقارنة بالرجال.

ويسود الانطباع العام على أن العمل بالقطاع الرقمي يبقى مجالاً لا يستهوي الكثير من النساء على صعيد عالمي بما في ذلك الدول المتقدمة، حيث يقلّ بشكل لافت اهتمام الفتيات الأوروبيات بالعمل في قطاعات التكنولوجيا الرقمية ولا يوجد سوى أربعة دول من دول الاتحاد الأوربي تهتم فيها الشابات بالحصول على وظيفة في قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصال في سن الثلاثين، وهو اهتمام ضعيف يتراوح من ١ % أو ٣ %. أما في بقية دول الاتحاد فلا يحضى العمل في القطاع بأي اهتمام يُذكر من طرف الفتيات. هذا وتبقى الفوارق كبيرة مقارنة بالذكور حيث يطمح من ٣% إلى ١٥ % من المراهقين الذكور القاطنون بأوروبا ويطمحون لإنجاز خبرة في مجال التكنولجيات الحديثة (EIGE 2019).

وتبين لنا هذه الأرقام إلى أي مدى تؤثر المنمطات الجندرية في اختيار التخصّصات الدراسية وهو ما يجعل من بعض التخصّصات تكون مهمينة عليها دائما إمّا من الذكور أو من الإثاث

ففي أوروبا على سبيل المثال، يشغل الرجال معظم وظائف أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد شكل الرجال في البلدان الأوروبية ٨٤ % من أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنة ٢٠١٥. وتبقى نسبة توظيف النساء متدنية حتى في أكبر تجمع لشركات التكنولوجيا الرقمية الكبرى في وادي السيليكون. ففي سنة ٢٠١٦ على سبيل المثال لم تمثل النساء سوى ٣٠ % من مجموع القوة العاملة في شركة جوجل، ولم تمثل سوى نسبة ١٧% من مجموع الوظائف التكنولوجية. وأما في شركة تويتر فلم تتجاوز حصتها من الوظائف التكنولوجية سوى ١٠%.

ولم تحرز النساء في شركة فايس بوك سوى نسبة ٣١ % من القوة العاملة و١٥% من الوظائف التكنولوجية، بينما ظلّت نسبتها من الوظائف غير التكنولجية عالية نسبية وبلغت في كل من شركتي فايس بوك وتوتير نسبة ٤٧ %. (الإسكوا ٢٠١٨)

ولا بد من الإشارة إلى أن ضعف الحضور المهني للنساء في قطاع التكنولوجيا يرتبط ارتباطًا كبيرًا باختلالات جندرية في نظم التعليم، حيث تبقى التخصّصات ذات الصلة بالعلوم والتكنلوجيا والهندسة والرياضيات من المجالات التي غالبًا ما تكون فيها الفروق بين النساء والرجال كبيرة وواضحة في مختلف الدول. وقد تراجعت نسبة النساء الحاملات لمؤهل مهني في تلك التخصّصات في السنوات الأخيرة حتى في الدول المتقدمة. في دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تراجعت نسبة المؤهلات من النساء في العلوم التكنولوجية والهندسية والرياضية من ٢٣% إلى ٢٢%. وقد ألقت تلك الاختلالات الجندرية بضلالها على سوق العمل الأوروبية حيث لم تتجاوز نسبة النساء العاملات في تلك التخصصات

المذكورة فيها ١٤% وهو رقم ظلّ ثابتًا ولم يتغير خلال العشر سنوات الأخيرة. وبالرغم مما تشهد دول الاتحاد الأوربي من طلب متزايد على الكوادر والأطر المختصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يبقى حضور النساء ضعيف لا يتجاو ١٧% من بين ٨ مليون مختص في تكنولوجيا المعلومات العاملات بالقطاع (EIGE 2019).

ويبقى الحضور الكثيف للرجال وضعف وجود النساء في أوساط العمل ذات العلاقة بالكنولوجية أحد أهم العوامل المعطّلة لإقبال المرأة على العمل فيها حسب ما تبيّنه الدراسات الأوروبية (EIGE 2019) ، حيث لا تزال المرأة بدورها تنفر من أماكن العمل التي يقلّ فيها وجود النساء، ولا تزال تُحبّذ الأماكن التي يكثر فيها وجودهن. ويوضّح ذلك الانقسام القائم على أساس النوع في أوساط العمل أن قدرة المرأة الأوروبية على الاندماج في العمل بقطاع التكنولوجيا لا يزال مرتبطًا بشرط الوجود النسائي في ذلك المكان.

وبالنسبة للمرأة العربية لا تزال كذلك الأعراف الاجتماعية تؤثّر إلى حدّ كبير في ضعف وجودها في المهن المتصلة بقطاع التكنولوجيا، ولا تزال تصوّرات المجتمع ترفض وجود المرأة في بيئات العمل المختلطة.

ولا تزال تؤثّر إلى حدّ كبير في قراراتها الخاصة بالعمل في تلك الأوساط. هذا إلى جانب معاناتها اليومية مع المسائل الأخرى المتصلة بمشكلات التنقل لأماكن العمل، ومدى توفر وسائل المواصلات الآمنة.

كما تبقى، بحسب تأكيد البنك الدولي (البنك الدولي ٢٠١٨)، المرأة العربية العاملة بمجال صناعة التكنولوجيا تجد شأنها شأن المرأة العاملة في الكثير من القطاعات الأخرى، صعوبات كبيرة في تأمين الرعاية المناسبة والمنخفظة التكلفة لأبنائها. إلى جانب معاناتها من عدم التكافؤ في الأجور، والتمييز من جانب أرباب الأعمال. وخضوعها لضغط إضافي يتمثل في عملها في مجال يهيمن عليه الرجال.

هذا ويُشار إلى أن نسبة النساء في قوة العمل العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا تتجاوز ٢٤%. ويبقى الحال نفسه في البلدان العربية مع تسجيل الملاحظ لمفارقة مهمة وهي أنه بالرغم من أن نسب الطالبات في أغلب التخصّصات الجامعية في العديد من الدول العربيّة أصبحت تفوق نسبة الطلاب، وأصبحت البلدان العربية، تسجّل أعلى نسبة من خريجات متفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا على مستوى العالم حيث أصبحت نسبة الخريجات من مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة في البلدان العربية تبلغ من 34 % إلى 57 % (وهي نسبة تفوق كثيرًا ما تسجله الولايات المتحدة أو أوروبا) .بالرغم من كل ذلك، تشهد المنطقة أيضًا أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة.

تصل نسبة الطالبات الجامعيات في الاختصاصات العلمية إلى 70 % في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، غير أنّ نسبة مشاركتهنّ في القوى العاملة في مجالات العلوم والبحوث لا تتجاوز 12% . وفي المغرب، 70 % من الطلاب المسجّلين في مقرّرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الإناث، غير أنهن يصلن بأعداد قليلة إلى مناصب إدارية في هذه المجالات بعد التخرّج (الاسكوا ٢٠٢٠،).

وهو ما يعني أن ذلك المخزون المهم من المهارات النسائية يبقى خارج نطاق الاستثمار المجدي ويبقى مغموراً حيث تظطر أعداد كبيرة من الخريجات بملازمة المنزل رغم تفوقهن لأسباب عديدة لعلّ أهمّ تلك النظرة التي تستهين بعمل المرأة خارج المنزل ولا تعتقد في الجدوى منه. أو يظطرها الزواج وإنجاب الأطفال عن الانقطاع عن العمل باعتبارها المسؤول الأول جدلاً في نظر المجتمع، عن تربيتهم. ولذلك لا تمثل المرأة في كلّ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى 21 % من قوة العمل بالمنطقة وهي نسبة أدنى كثيرًا من جميع المناطق الأخرى ذات المستوى المكافئ للتنمية الاقتصادية (البنك الدولي ٢٠١٨).

ثانيا: المشاركة الاقتصادية للمرأة: بعض المؤشرات الأساسية

بداية لا بد من القول بأن المشاركة الاقتصادية للمراة تبقى ضغيفة في مختلف دول العالم فضلا عن وجود فجوة نوعية عالمية في مستويات المشاركة الاقتصادية. وقد خلص التقرير العالي للفجوة بين الجنسين لسنة ٢٠٢٠ إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في مجال العمل سيتطلب أكثر من ٢٥٧ عاما، أي لن تتم بالكامل قبل سنة ٢٢٧٦ (Word Economic Forum, 2019). وأشار إلى وجود توسع كبير في الفجوة بين الرجال والنساء في أماكن العمل حول العالم وتراجع كبير مقارنة بسنة ٢٠١٨. وبالرغم من مختلف الجهود الرامية لتحسين وضعية المرأة في سوق العمل.
وفي المعدل ٥٥% من النساء البالغات موجودات في سوق العمل مقارنة مع ٧٨% من الرجال. فيما تتقاضى النساء عموما رواتب أدنى ب ٤٠ % في المعدل من الرجال في الأعمال والمناصب نفسها. وأكد التقرير على ثبات أو اتساع الهوة على صعيد المشاركة في سوق العمل والمكافآت المالية"

هذا وقد ظلت الفجوة بين الجنسين في مستوى الحضور في أسواق العمل في المنطقة العربية على حالها على مدى الخمس والعشرين سنة المنقضية. وهي مسائل تبقى لافتة إذ بالرغم من مرور عقود طويلة على الاستقلال وتأسيس الدولة الوطنية، لا تزال المرأة في مختلف الدول العربية تواجه تحديات كثيرة وصعوبات جمّة تحول دون مشاركتها الفاعلة في المجال العام، وتحدّ من دورها المنشود في مختلف مجالات التنمية.
وقد زادت التحديات الراهنة المتصلة بالنزاعات المسلحة وتنامي عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من الدول العربية في إثقال أوضاع المرأة بالمزيد من العوامل المُكبّلة لأدوارها الاقتصاديّة. هذا بالإضافة لجملة من النُظم المجتمعية والتشريعية التي تعيق بدورها مسار الإدماج الفاعل للمرأة في الحياة الاقتصادية. وانعدام وجود سياسات حكومية مراعية للنوع الاجتماعي، وغياب الوعي بما يمكن أن تجلبه المشاركة الاقتصادية المكثفة للنساء وإدماجهن الفاعل في حركة التنمية من مغانم ومزايا تطال المجتمع في عمومه.

ومعلوم أن البلدان العربية تتمركز جميعها في المراتب الأخيرة في العالم فيما يتعلق بالفجوات النوعية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين .

وحسب التقديرات، يلزم البلدان العربية نحو 153 سنة لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، وتصل هذه المدة إلى165 سنة في أمريكا الشمالية، و 136 سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 61 سنة في أوروبا الغربية (الاسكوا ٢٠٢٠،).
ولئن تتفاوت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء بين الدول العربية فيما بينها، كما تتفاوت داخل نطاق الدولة الواحدة بحسب مواقع وجود النساء في الخارطة الاجتماعية، إلاّ أن التهميش الاقتصادي لا يزال يطال بألوان عديدة وأشكال متنوعة شرائح عريضة من النساء العربيات. لا سيما تلك اللواتي يعشن في الأرياف والبوادي والمناطق النائية، وتلك واللواتي يتكدسن على تخوم العواصم والمدن الكبرى وفي الأحياء الهامشية. وفي أحزمة البؤس والفقر التي تعجّ بالنساء والأطفال من أسر النازحين والمهجّرين واللاجئين.

وتبقى المرأة العربية عمومًا دون المؤشّرات الدنيا للتمكين بمختلف مستوياته لا سيما الاقتصادية. حيث لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء العربيات في القوة العاملة ١٨,٩% من إجمالي الإناث في سن العمل في سنة 2017، مقارنة مع 48.7 % للمتوسط العالمي. وبلغ متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية 20.5% في سنة 2018، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 47.9 في المائة، وبمتوسط إقليمي للرجال قدره 73.7% وتعتبر هذه النسب منخفضة جدّا مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما يفوق 50 % (هبة عبد المنعم وسفيان قعلول ٢٠١٨).

وبلغ معدّل بطالة المرأة في الدول العربية نحو ١٦,٧% خلال العام ٢٠١٧ بينما لم يتجاوز معدل بطالة المرأة على مستوى العالم نسبة ٦,١ % في نفس السنة. هذا وتتراوح نسب بطالة الإناث في البلدان العربية من أدنى نسبها لها في قطر ٠,٤ % إلى أعلى نسبة في السودان ٤٥%. وتسجّل ٢٨ % في اليمن، وحوالي ٢٥,٧% في الأردن وتسجل ١٤ % في المغرب و٢١,٢ في مصر. و٢٢,٩ % في تونس (صندوق النقد العربي ٢٠١٩).

وفي تحليل التوزيع القطاعي لعمل المر أة العربية يظهر تركّزها أكثر في مجالي الزراعة والخدمات . ومعلوم أنه من الصعب الرصد الدقيق لنسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي بما أنه يبقى قطاع هامشي وغير منظم تنعدم فيه الحماية ويكثر فيه الاستغلال. وغالبا ما تنخرط المرأة فيه بدافع الحاجة وعدم وجود بدائل .أما فيما يخص عملها بقطاع الخدمات الذي يبقى منحصرا أكثر في المدن، فعادة ما تحتل المرأة فيه وظائف دنيا وموسمية وغير قارة .وفي غياب قوانين عادلة وآليات صارمة لتطبيق القوانين تفتقر المر أة العاملة في هذا القطاع للحماية القانونية التي تضمن تكافؤ فرص فعلي في التوظيف وفي الارتقاء، وفي الرواتب والتأمينات الاجتماعية.
وتؤكد التقارير الدولية بأن النساء كنّا دائما في مقدمة ضحايا أسواق العمل الهش في مختلف الدول، نتيجة لما شهده العالم في العقود الأخيرة من توتر وعدم استقرار وغياب الأمن. بما كان له تأثير مباشر على البنى الاقتصادية لسائر المجتمعات وإنهاك اقتصاداتها واتسامها بالمزيد من الهشاشة. وبما أضعف قدرتها على توليد فرص العمل والتشغيل واستقطاب الاستثمارات. وقد كانت النساء في مقدمة الضحايا الفاقدات لمواطن عملهن من جهة، وفي مقدمة المنخرطات في فرص العمل الهش.

ولذلك نجد أن حوالي ثلثي فقراء العالم هن من النساء. بما يؤكّد واقع تأنيث الفقر الذي أصبح يطرح نفسه بقوة مدعومًا بالإحصائيات والأرقام رغم الجدل الذي يثيره ذلك المصطلح ورفضه من قبل بعض الأطراف والتوجهات والرؤى.

ومن المفيد القول إنه فيما يتعلق بالدول العربية زادت في السنوات الأخيرة نسب الفقر لدى النساء ليس بمفهومه الضيق المرتبط بفقر الدخل أو الإنفاق فقط، ولكن كذلك زادت نسب الفقر بمفهومه الأوسع الذي يشمل النفاذ إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن ومياه الشرب والكهرباء. وتبدو الوضعية أكثر سوء خاص في الدول العربية التي تشهد حالة فوضى ونزاع مثل سورية وليبيا واليمن وفلسطين والعراق والسودان والصومال نتيجة ارتفاع عدد السكّان اللاجئين والمهاجرين العرب كما هو الحال في الأردن ولبنان.

ولا بد من التذكير بأن نسب فقر النساء قد تزايدت بشكل غير مسبوق كذلك في سياق انتشار جائحة كورونا، وتوقعت الأمم المتحدة أن الجائحة وتداعياتها قد تدفع ٤٧ مليون امرأة في العالم إلى الفقر، مما سيكبح جهود عقوداً من التقدم في القضاء على الفقر المدقع. وقدرت المنظمة إمكانية زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة ٩,١ % في حين أنه كان من المتوقع أن ينخفض المعدل بنسبة ٢,٧ % بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١ (الجنون ٢٠٢٠) وفي حين أن الجائحة ستؤثر على معدل الفقر العالمي بشكل عام، فإن النساء خاصة من هنّ في سنّ الإنجاب سوف يتأثرن بشكل أكبر.

وتشير التقديرات إلى أنه " مع سنة ٢٠٢١، سيكون هناك ١١٨ امرأة، مقابل كل ١٠٠ رجل تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عاماً يعيشون في حالة فقر مدقع أي بمبلغ يعادل أو يقل عن ١,٩٠ دولار في اليوم. كما من المتوقع أن تزداد الفجوة إلى ١٢١ امرأة لكل ١٠٠ رجل بحلول العام ٢٠٣٠." وتُظهر البيانات أن "الأزمة الصحية العالمية ستدفع ٩٦ مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول العام ٢٠٢١، ٤٧ مليون منهم من النساء والفتيات. ومع هذا، سيؤدي ذلك إلى زيادة العدد الإجمالي لمن يعيشون في فقر مدقع إلى ٤٣٥ مليوناً، مع توقعات تشير إلى أن هذا العدد لن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى العام ٢٠٣٠" (الجنون ٢٠٢٠).

وقد أضحت كل الدلائل تؤكد على أن انتشار جائحة كورونا قوّض مختلف الجهود المبذولة سابقا في ردم الفجوة النوعية في أسواق العمل. وحدّت من التقدم المتواضع الذي تحقق في المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة في مجال العمل، حيث تضررت العاملات أكثر من غيرهن بسبب الجائحة بما فاقم اللامساواة بين الجنسين. وأكد تقرير منظمة العمل الدولية (دي دابليو ٢٠٢٠) بأن التأثير السلبي للجائحة على النساء العاملات يعود أساسا لارتفاع نسبهن في بعض القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الأزمة، كالسكن والغذاء والمبيعات والتصنيع. حيث يعمل على الصعيد العالمي، قرابة ٥١٠ مليون امرأة بنسبة توازي ٤٠ % من جميع العاملات في القطاعات الأربعة الأكثر تضرراً، مقابل ٣٦,٦ % من الرجال. وقد أثرت الجائحة بشكل كبير قطاع الوظائف التي تشغلها النساء مثل مثل الأعمال المنزلية المدفوعة الأجر والخدمات الغذائية والتجزئة. هذا إلى جانب أن الإمكانيات الاقتصادية للمرأة تبقى مرتهنة بالأعباء المنزلية التي تتم دون مقابل والذي تقضي فيه المرأة حوالي ثلاثة أضعاف عدد الساعات التي يقضيها الرجل في اليوم. كما أن هذا النوع من العمل قد تزايد أثناء الوباء بسبب إغلاق المدارس وخدمات الرعاية.

ثالثا: الرقمنة والتمكين الاقتصادي للنساء: بين المفترض والواقع

هل يمكن للرقمنة أن تكون عامل تمكين اقتصادي للمرأة؟ سؤال مهم يطرح نفسه في هذا الصدد لأنه يتصل بما يمكن أن تُتيحه الرقمنة من إمكانات وفرص للمرأة حتى تصبح فاعلاً اجتماعيّا مُمَكّنا اقتصاديّا، كما يتصل بالمدى الذي يمكن فيه لتلك الرقمنة أن تكون عامل تغيير اقتصادي واجتماعي فعلي وهيكلي في أوضاع المرأة وأحوالها المعيشيّة. ولا شكّ أن ذلك السؤال سيكون أكثر إلحاحًا إذا ما اتصل بالمرأة العربية التي استعرضنا فيما سبق بعض مؤشرات ما تعيشه من إقصاء وتهميش اقتصادي واجتماعي من دوائر العمل والإنتاج.

وإذا ما أردنا الإجابة بشكل عام عن سؤال الرقمنة والتمكين الاقتصادي للنساء، فسيكون الجواب حتمًا بالإيجاب، ويُفترض فعلاً أن تكون الرقمنة عامل تمكين للنساء على المستويات المختلفة ليست فقط على الصعيد الاقتصادي. وذلك بالنظر لما قد يطرحه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خيارات متعدّدة، وما يبسطه من آفاق أرحب للكسب والاسترزاق للجنسين. ولا يمكن لعاقل بأي حال من الأحوال أن ينفي أو يتجاهل اليوم الدور المركزي للتكنولوجيا في توليد فرص العمل المجدّدة والمبتكرة سواء للرجال والنساء.

وقد أصبحت الثورة التكنولوجية بفضل ما اصطنعته من اقتصاد الرقمي، تعيد تشكيل أسواق العمل وتطرح ضمنها أصنافًا ونماذج لاحصر لها من الوظائف المستحدثة وعروض العمل المبتكرة. ويمكن على سبيل المثال لا الحصر ذكر ما أصبح يسمّى "بشركات المنصّات" التي تُمكّن الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من القدرات البشرية غير المستغلة وتحويل رأس المال المعطّل إلى رأس مال نشط (البنك الدولي ٢٠١٩). ومن الأمثلة على ذلك التطبيقات التي أصبحت تستثمر في مجال نقل الركاب والتي تسمح للأفراد بعد التسجيل فيها باستغلال أوقات فراغهم وتأجير سياراتهم من أجل الحصول على دخل مثل تطبيق "كريم أو أوبر". ويمكن ذكر الكثير من الأمثلة الأخرى المرتبطة بالمواقع الافتراضية التي توفر عروضًا للعمل الحر لأصحاب المهارات العالية العاطلين عن العمل من الجنسين، وتمنحهم فرصة تقديم الخدمات المختلفة عن بُعد بمقابل مادي مجزي. كما يمكن ذكر خدمات بيع الكتب وغيرها من السلع الأخرى عبر الانترنت، وتقديم الدعم المدرسي والرياضي والنفسي وما إلى ذلك من الفرص المدرة للدخل التي أتاحتها الرقمنة للجميع بما في ذلك المرأة التي بدأت بدورها تسجل حضورا لافتًا فيها، لو بأشكال أقل من الرجل.

ولكن يبقى من المهمّ الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية ما تطرحه الرقمنة في سياق ما أصبح يسمّى بالاقتصاد الرقمي من خيارات وفرص أضحت متاحة لشرائح مختلفة من النساء، تبقى هذه الوظائف والفرص مرتهنة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومدى توفرها للجميع بجودة عالية وبكلفة منخفضة. وهي مسائل لا تتوفر في الغالب. وتبقى متفاوتة في المنطقة العربية بين المشرق والمغرب والخليج.

هذا فضلاً عن أن هذه الأعمال المندرجة فيما أصبح يُنعت "باقتصاد التوظيف غير الدائم" تبقى مندرجة ضمن العمل غير المنظّم المُمارس في إطار الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، بما أنها لا تخضع لأي

حماية أو تأمينات اجتماعية أو قانونية ولا لتراخيص رسميّة. وغالبًا ما يكون العمل فيها مقترنًا بمخاوف عدم الاستقرار والخضوع للعلاقات المعيارية وأهواء صاحب العمل. ولا يمكن للعامل فيها التمتع بالامتيازات المعروفة في قطاعات العمل التقليدي مثل التقاعد والتأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر وغيرها من الحقوق المهنية. ولا تزال مثل هذه المبادرات والشركات ضعيفة في البلدان العربية حسب البنك الدولي بالرغم من بعض التقدم الذي تحقق في بعض الدول مثل مصر والأردن والمغرب وفلسطين (ساليولا ٢٠١٨).

لا شكّ إذًا في أن الرقمنة تبقى في عمومها مجالاً يطرح فرصًا غير مسبوقة لإشراك المزيد من النساء في مجال العمل المنتج والمدر للدخل بشروط أيسر بكثير مما تتطلبه أسواق العمل التقليدية التي تجد أغلب النساء لا سيما بالبلدان العربية أنفسهن خارج أسوارها رغم ما يحملنه غالبيتهن من مؤهلات عالية وشهادات جامعية.
ومن المفترض جدلاً أن تساهم الرقمنة بأقدار كبير ة في الرفع من مستويات المشاركة الاقتصادية للنساء وتساهم في تنويع مجالاتها. ومن المفترض كذلك أنها تساعد النساء كذلك في تعزيز قدراتهن والرفع من منسوب مشاركتهن الفاعلة في الشأن العام ونوعيتها، بفضل ما تتيحه لهن الرقمنة من قنوات تفاعلية تفسح المجال أمامهن للمشاركة في المناقشات العامة والتعبير عن رأيهن.

ولكن إذا ما أردنا الجواب على سؤال الرقمنة والتمكين الاقتصادي للنساء بقدر من النسبية وربط الجواب بحيثيات الواقع الراهن للمرأة العربية، فإن الجواب سيختلف وسيكون أقلّ تفاؤلاً.

ومن المهم الإشارة بداية لملاحظة منهجية مهمة كثيرًا ما نتغافل عنها عند تناول موضوع المرأة بالدرس والتحليل. وهي أن لفظ المرأة الوارد بصيغة المفرد يبقى لفظًا خادعا بما أنه يختزل جمعاً من النساء اللواتي تفرق بينهن أحوال اقتصادية واجتماعية متباينة. ويضم ذلك اللفظ الواحد بين طيّاته انشطارات عديدة لصنوف متعددة من النساء المختلفات باختلاف مواقع وجودهن على سائر الخرائط الجغرافية والاجتماعية والمجتمعيّة. وتتباين الأوضاع الاقتصادية والانتماء الاجتماعي والمستويات التعليمية والأحوال المعيشية. لكل صنف منها كما تتباين داخل الصنف الواحد. ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأي مقاربة علمية تروم التشخيص الموضوعي لأوضاع المرأة أن تتحدث عنها في المطلق متجاهلة ما يفصل بين مختلف تلك الشرائح من النساء من فوارق وفجوات.

كما لا يجوز عند محاولة التناول الموضوعي لما توفره الرقمنة من فرص لتمكين النساء، الحديث عن سبل التمكين وفرصه بمعزل عن الاستحضار الواقعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتباينة للنساء.

ومن هذا المنطلق كيف يمكن الحديث عن مساهمة الرقمنة في تمكين النساء العربيات في الوقت الذي لا تزال نسبة كبيرة منهن تعيشن حالة أمية أبجدية ولا يعرفن القراءة والكتابة. وقد سجّلت نسبة أمية الإناث البالغات حوالي ٣٢,٨% سنة ٢٠١٧. وبلغت نسبة الأمية بين الإناث الشابات ١٥,٨%. وتراوحت نسبة أمية الإناث في الفئة العمرية من ١٥ الى ٢٤ سنة سنة ٢٠١٧ بين ٠,٦% في الأردن و١٧,٣% في اليمن. وتسجل المغرب ٦,٥% وتونس ٢,٢% وفي مصر ٧,٢% (صندوق النقد العربي ٢٠١٩).

فأي فرص ستمنحها الرقمنة لنساء لا يعرفن القراءة والكتابة؟ سؤال محرج يجعلنا وجهًا لوجه أمام تساؤلات أخرى أكثر إحراجًا عن برامج الأمية في العالم العربي ومدى فعاليتها وجدواه والميزانيات المرصودة لها. فالرقمنة والتمكين الرقمي ومحاربة الأمية الرقمية قد تبدو في هذه الحالة شعارات لا معنى لها. علمًا بأنه ينضاف إلى النسب المرتفعة من النساء الأميات سنويًّا أعداد أخرى من الفتيات المتسرّبات من المدارس بمستويات تعليمية محدودة لا تسمح لهن بإتقان التكنلوجيا الرقمية والوثوق بالذات عند استخدامها والإقبال عليها.

وكيف يمكن الحديث عن الرقمنة وتمكين النساء في ظل نسب الفقر المستشري لدى قواعد عريضة من النساء والحال أن الرقمنة تتطلب أجهزة ذكية باهضة الثمن وتتطلب توفر خدمة إنترنت للجميع بجودة مقبولة وبتكلفة معقولة. فإلى أي مدى يتوفر ذلك ويُتاح لمختلف أصناف النساء العربيات من فقيرات ومحدودات ومتوسطات الدخل؟

ومعلوم لدى الجميع أن الانترنت والأجهزة الذكية في الكثير من الأوساط في مجتمعاتنا العربية لا تزال إلى اليوم تبدو أقرب إلى الكماليات منها للضرورات الحياتية، ويبقى استخدام انترنت سريعة وبسعة مقبولة وبشكل مستدام ومتواصل منحصرة في فئات وأوساط محدودة من المجتمع ولأغراض محدّدة. ولا يتجاوز استخدام الانترنت لدى بعض الشرائح الاجتماعية المنتمية للطبقة المتوسطة في الغالب استعمال بعض مواقع تواصل الاجتماعي كبديل عن الاتصال الهاتفي المرتفع الثمن بدوره للاطمئنان عن الأهل ومتابعة أخبارهم.

ولا شك أن توفر الإنترنت للأسر المعيشية يبقى مؤشراً رئيسياً يقيس الاستخدام المحتمل للإنترنت. ففي البلدان المتقدمة، تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي لديها نفاذ إلى الإنترنت ضعف ما هي عليه في البلدان النامية (الاسكوا ٢٠١٨) ما فيها بطبيعة الحال الدول العربية التي تقلّ فيها نسبة توفر الانترنت للأسر. كما لا تزال المؤشرات تؤكد على وجود فجوة نوعية بين الجنسين في مستوى استخدام الانترنت. حيث بلغت تلك الفجوة في الدول العربية في عام ٢٠١٧ ما قدره 17.3% وقد تجاوزت الفجوة العالمية بنسبة 50% (الاسكوا ٢٠٢٠).

وباستثناء بعض دول الخليج حيث تتوازى في بعضها نسب الرجال والنساء في النفاذ للانترنت، فإن بقية الدول العربية لا تزال تسجّل فوارق مهمة بين الجنسين في نسب استخدام الانترنت كما هو موضح في هذا الجدول.

جدول عدد ١: نسب الرجال والنساء الذين يستخدمون الإنترنت في بعض الدول العربية

البلد	السنة	جميع الأفراد	الرجال	النساء
الإمارات	٢٠١٦	٩٠,٦	٩٠,٦	٩٠,٦

البحرين	٢٠١٦	٩٨,٠	٩٧,٥	٩٩,٠
عمان	٢٠١٦	٦٩,٨	٧٢,١	٦٧,٣
فلسطين	٢٠١٤	٥٣,٧	٥٩,٦	٤٧,٥
قطر	٢٠١٥	٩٢,٩	٩٤,١	٩١,٧
مصر	٢٠١٥	٣٧,٨	٤٠,٨	٣٤,٨
المغرب	٢٠١٦	٥٨,٣	٦٣,١	٥٣,٥
السعودية	٢٠١٦	٧٣,٨	٧٦,٧	٦٩,٨
السودان	٢٠١٦	١٤,١	١٦,٩	١١,٠

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات تكتولوجيا المعلومات والاتصالات، وارد في الاسكوا ٢٠١٨.

ولا شك أن هذه الفجوة النوعية التي تبرز من خلال أرقام هذا الجدول تحجب كما تقدّم فجوات أخرى تتوالد عنقوديًّا بين النساء أنفسهن. حيث لن يكون نفاذ الفقيرات والمهمشات والعاطلات عن العمل للانترنت بنفس مواصفاة وشروط نفاذ بقية نساء الطبقات المسيورة والأفضل حالاً اقتصاديّا واجتماعيّا. ولن تتوفر الانترنت إن توفرت للمرأة الريفية والبدوية والساكنة في المناطق البعيدة والأحياء التخومية والهامشية بنفس الجودة والصيغة والأجهزة كما تتوفر للمرأة الساكنة في قلب المدن والعواصم الكبرى والأحياء الراقية. لأنه من المؤكّد أن الحديث النفاذ عن الانترنت يفترض جدلاً الحديث عن جهاز استقبال واستخدام الانترنت الذي تمتلكه المرأة ونوعه وجودته. وقد أشار تقرير أنجزه "اتحاد مشغلي وشركات الهواتف المحمولة" وهو مجمّع دولي يضمّ أكثر من ٨٠٠ شركة مشغلة للهاتف الجوال في العالم خلال سنة ٢٠١٨ إلى أن عدد النساء اللواتي يملكن هواتف محمولة على مستوى العالم أقل بحوالي ١٨٤ـ مليونا من الرجال، ويوجد حوالي ١,٢ مليار امرأة لا تستخدم الإنترنت. وتبلغ الفجوة في استخدام الانترنت على الهاتف المحمول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢١ % مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٤ % في أوروبا ووسط آسيا (حمد ٢٠٢٠).

ولكن اللافت للانتباه أنه بالتوازي مع الأرقام الرسمية الضعيفة للنفاذ للانترنت للجنسين وخاصة للنساء تشهد الدول العربية أكثر من بقية الدول الأخرى إقبالاً كبيرًا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وتشير الإحصاءات والتقارير الدولية أن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغ سنة ٢٠١٧ ٢,٥ مليار شخص في جميع أنحاء العالم. ووصل هذا العدد في سنة ٢٠١٩ إلى ٣,٥ مليار مستخدم، بما يعادل حوالي ٤٥ % من إجمالي عدد سكان العالم. وقد وصل عدد مستخدمي مواقع التواصل في العالم

العربي ١٣٦,١ مليون شخص أي نحو ٥٣% من عدد سكّان الدول العربية خلال سنة ٢٠١٩. وقد لفتت بعض التقارير الدولية إلى تفوق الدول العربية على الدول المتقدمة في مدة استخدام الإنترنت بأكثر من ساعة ونصف يومياً على الأقل، وذلك بالنسبة للفئة العمرية من (١٦-٦٤) عاما. إذ أن متوسط مدة تصفح المستخدم في السعودية على سبيل المثال بلغ أربع ساعات و١٤ دقيقة؛ وفي مصر بلغ ثلاث ساعات و٥٥ دقيقة؛ وفي الإمارات وصل إلى ثلاث ساعات و٥٣ دقيقة؛ أما في المغرب فتبلغ المدة ثلاث ساعات و٣١ دقيقة. وتتجاوز هذه الأرقام المتوسط العالمي المحدّد بثلاث ساعات و٢٢ دقيقة (العيسوي ٢٠٢٠).

وتؤكّد لنا هذه الأرقام الدور المتعاظم لوسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية للعرب رجالاً كانوا أو نساءً. ويبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي تنغرس أكثر فأكثر ومن يوم إلى آخر في تفاصيل حياة العرب اليومية وأصبح أكثر قربًا من قواعد عريضة منهم ومنهن. وهو ما يدفع بكل تأكيد باتجاه لفت الانتباه للإمكانات الكبيرة التي يمكن أن تمنحها مواقع التواصل الاجتماعية للنساء لا سيما العاطلات عن العمل ومحدودات الدخل من فرص للتمكين ولتغيير أوضاعهن في حالة ما توفرت لهن الآليات الضرورية لتأمين ذلك. خاصة بعدما أضحت مواقع التواصل الاجتماعي تمثّل فضاءً مفتوحًا لمختلف أشكال التسويق الاقتصادي والاجتماعي.

ويبقى من المهم لفت الانتباه لما يمكن أن تحتله مواقع التواصل الاجتماعي من أدوار في تمكين النساء العربيات لا سيما العاطلات عن العمل ومحدودات الدخل ومن الشرائح الاجتماعية المقصية والمهمشة بشرط إكسابها ما يكفي من أبجديات المعرفة الرقمية وتدريبها على اختلاق فرص العمل الجديدة والمبتكرة. وتوفير الحد الأدنى من النفاذ الآمن والجيد لهن للانترنت

ومن المفيد القول بأن التسويق المباشر عبر منصات التواصل الاجتماعي أضحى اليوم يحتل مكانة متعاضمة في مختلف المجتمعات وعلى نطاق دولي. وقد أشارت إحصائيات حديثة بأن **60%** من مستخدمي **إنستجرام** وأكثر من ٥٠% من مستخدمي الفيس بوك يعتمدون على التسويق الإلكتروني بشكل رئيسي، مما يساهم في خلق شهرة وعلامة تجارية مميزة بشكل أعلى وأسرع عن غيره. كما تبيّن أن ٨٦% من النساء و٧٠% من الشباب يفضلون البحث عن المؤثرين بمنصات التواصل الاجتماعي والاعتماد على آرائهم في اتخاذ قرارات شراء المنتجات (Crawd Analyzer ،٢٠١٩).

وقد أصبحت القواعد العريضة من المتابعين مقياسًا مهمًا لفرض الذات في هذا العالم الجديد وقد نجحت الكثير من النساء العربيات في كسب التحدّي وأصبحن من شهيرات تلك المنصات بما يدر عليهن الربح من خلال توظيف شبكاتهن في الدعاية والإعلان. ويلمس المتابع في الفترة الأخيرة تزايدا ملموسًا للانخراط االمثمر والجدّي لنساء العربيات في أنشطة متنوعة ومختلفة عبر المنصات الاجتماعيّة حيث يلعبن أدوار ايجابية في التوعية الصحية والتشجيع على ممارسة الرياضة ونشر العادات الغذائية الصحية وغيرها في كل من المغرب وتونس والجزائر ودول الخليج العربي ومنهن من يحضين بتقدير كبير ومتابعة كبير حتى من طرف الرجال.

وتبقى مختلف تلك الأنشطة أساليب وأشكال مستحدثة من الكسب والاقتصادي المدر للدخل منحتها الرقمنة للنساء. وقد تبين لنا من خلال جملة من الدراسات الميدانية المنجزة في المملكة العربية السعودية (المقبول وآخرون ٢٠١٧، شراحيلي وآخرون ٢٠٢٠). التسارع الكبير لانخراط النساء السعوديات على سبيل المثال في مجال توظيف منصات الانستغرام والسناب شات خاصة في ريادة أنواع من المشاريع الاقتصادية الصغرى مثل مشاريع الطبخ وبيع الملابس الجاهزة وتجارة التجزئة وتسويق أنواع مختلفة من البضائع ومواد وخدمات التجميل.

ولكن قراءة سريعة لعدد من بروفايلات النساء العربيات اللواتي تمكن من فرض أنفسهن على بعض المنصات مثل الانستغرام وسناب شات، تُبرز أن غالبيتهن ينحدرن من الطبقات المتوسطة والميسورة وعادة ما يمارسن أعمالاً أخرى في الواقع، أو يكن ربّات بيوت منحدرات من أسر مرفهة.

وفي المقابل يسجّل الملاحظ أن منصة الفايس بوك تبدو أكثر ارتياداً من طرف النساء من مختلف المستويات الاجتماعية، وتبرز في المنصة الكثير من الصفحات الفيسبوكية المخصّصة لبعض المناشط التجارية والترويجية التي يقوم بها عدد من النساء لا سيما على المستوى المحلي.

ويبدو في الغالب من خلال المظهر العام ومكان البث ونوعية البضائع المروجة عبر المنصة ان أكثرية تلك النساء ينحدرن من طبقات شعبية ومتوسطة الدخل. ويبدو من خلال بعض الحالات المعروفة في تونس على سبيل المثال أن أغلبهن يمارسن ما يسمّى "بتجارة الحقيبة" حيث يجلبن البضائع إما بمفردهن أو عن طريق الزوج أو أحد الأقارب من خارج تونس. وكانت تلك التاجرات تقوم في السابق باستثمار شبكة علاقاتهن الاجتماعية الواقعية للترويج. وأصبحن اليوم يوظفن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايس بوك لترويج بضائعهن.

ويبدو أن المنصات الافتراضية في علاقتها بالمرأة أضحت بدورها تصنع نوعًا من الطبقية الاجتماعية وتعيد افتراضيا إنتاج التفاوت الطبقي الموجود في المجتمع. حيث تبدو بعض المنصات أكثر ترويجًا وخدمة للمرأة الميسورة. وهو ما يبرزه الإطار العام الذي تتحرك فيه المرأة والمنزل الذي تبث منه والأدوات التي تستخدمها ومظهرها العام.

في حين تبدو بعض المنصات الأخرى أكثر شعبية وأكثر ملاءمة للنساء الفقيرات اللاتي يكتفين بممارسة بعض المناشط التجارية لا سيما في بيع الملابس عن طريق استخدام الهاتف الجوال مقابل دفع معاليم محددة لأصحاب الصفحات. ويزدهر هذا النشاط في تونس في فترة الدخول للمدارس والأعياد والمناسبات الاجتماعية.

ولكن وإن تبدو هذه الطرق المستحدثة فرصًا تتيحها الرقمنة لتدبر سبل الكسب لبعض النساء من الشرائح الاجتماعية المحدودة والمتوسطة الدخل بالمناطق الحضرية، فأنها تبقى ذات أثر محدود نظرا لموسميتها. وربما يحتاج هذا الموضوع دراسات ميدانية معمقة أكثر لفهم عائدات هذا النشاط على تمكين النساء المُمارسات له.

ويبدو بشكل عام أن الرقمنة انتصرت أكثر للمرفهات من النساء وزادت من تمكينهن، بينما لا يزال دور ها في تمكين المهمشات والمقصيات وضعيفات الحال محدودا في منطقتنا العربية. ولا تزال الكثير من النساء مستبعدات من دائرة الرقمنة ومن إمكانات الاستفادة مما تطرحه من فرص. ويعود ذلك بطبيعة الحال للأوضاع العامة التي لا توفر الكثير من المزايا لتلك الشرائح الاجتماعية من حيث مدى انتشار الانترنت وجودتها وكلفتها وكلفة الأجهزة الذكية التي سبقت الإشارة إليها. ويبدو أن شيوع شبكة الإنترنت وانسيابها في تفاصيل الحياة الاجتماعية، مرتبط بشكل مباشر بالدخل الأعلى، والوضع الصحي الأفضل، والمعيشة المريحة

ولئن تحاول بعضهن بمبادرات فردية اكتساح المشهد ومحاولة فرضهن أنفسهن فيه، فإن النتائج تبقى غير ملموسة في ظل تراجع أدوار الدولة في توفير البيئة الحاضنة لتلك المبادرات النسائية. ومحدودية أدوار الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وقلّة اهتمامها بدعم وتشجيع نساء الطبقات المتوسطة والفقيرة على خوض مبادرات اقتصادية جديّة في العالم الرقمي.

وهو ما يجعلنا ننتهي إلى التأكيد على أنه في حالة أوضاع النساء العربيات لا سيما المنحدرات من شرائح اجتماعية ضعيفة من الصعب أن تكون الرقمنة عامل تمكين فعلي للمرأة ما لم يُؤخذ معها بعين الاعتبار مختلف تلك المسائل، هذا إلى جانب الانتباه كذلك إلى أهمية تقديم الدعم المادي وضرورة الاهتمام بتزويد الجهات الحكومية وغير الحكومية للمرأة بالدعم الفنّي والمادي لمساعدتها على خوض تجارب العمل المستقل في الفضاء الرقمي وتأسيس المبادرة الاقتصادية الناجحة، التي تبقى وحده الكفيلة بتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي المنشود للمرأة.

الخاتمة

تبدو الرقمنة نظريًا وافتراضيًا مجالاً مفتوحًا ومبتكراً يمكن للمرأة فيه أن تقتنص الفرص العديدة التي يتيحها للكسب ولتدبر سبل العيش والاسترزاق وتحقيق استقلاليتها المالية، وضمان التغيير الفعلي لأوضاعها بما يُحقق لها تمكينًا فعليّا على المستوين الاقتصادي والاجتماعي. ويسود عموما تفاؤل كبير لدى الكثير ين في أوساط مختلفة فيما يمكن أن تحققه الإنترنت والوسائط التكنولوجية المتعددة من تغيير في واقع النساء للأفضل.

ولكن النظر الموضوعي والسوسيولوجي للواقع يجعلنا أقلّ تفاؤلا ويمكن اعتبارها فرصة ضائعة خاصة عندما نستحضر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة خاصة بالمنطقة العربية، ونستحضر ما تعيشه أعداد كبيرة منهن من حالة فقر وتهميش وأمية أبجدية وتسرّب في أعمار مبكرة من المدارس لا سيما بالمناطق الريفية والنائية وفي أحزمة الفقر في الأحياء الهامشية على تخوم المدن والعواصم الكبرى وفي مخيمات النازحين واللاجئين، إلى جانب استحضار البنيات التشريعية والأعراف الاجتماعية المعادية للمرأة والرقابة الاجتماعية المفرطة المعيقة لتحركاتها ولمبادرتها، واستحضار كذلك ضعف الاستثمار

الرسمي في مقومات الرقمنة وسوء خدمات الانترنت والهواتف الجوالة وارتفاع كلفتها في أغلب الدول العربية، سنكتشف من خلال كلّ ذلك أن الرقمنة حتى وإن افترضنا أنها يمكن أن تكون عامل تمكين للمرأة، فأنه يتوجب علينا لزاماً أن نستثني مختلف تلك الشرائح التي سبق ذكرها.

وعليه سيكون التمكين الذي سوف يتحقق للمرأة عبر الرقمنة تمكينًا مختلاً وغير عادل وغير منصف ولن تنتفع به غير الميسورات والأكثر تعليمًا والأفضل حالاً والأقدر على دفع معاليم الانترنت والأقدر على شراء أفضل الأنواع من الأجهزة الذكية.

ويبقى دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني العربي كبيرًا باتجاه الدفع قدمًا نحو ترجيح الكفة بين مختلف الشرائح الاجتماعية للنساء، والعمل على تحقيق المزيد من الإدماج المنصف والعادل للمرأة الفقيرة والمهمشة في دائرة الاقتصاد الرقمي، ومساعدتها على استثمار الفرص المتاحة من خلال تقديم التدريب الضروري. ومزيد لفت انتباه الحكومات والمنظمات الدولية والضغط باتجاه الاهتمام بسدّ الفجوة الرقمية القائمة بين النساء فيما بينهن من جهة وفيما بينهن وبين الرجال من جهة ثانية. والعمل على محو الأمية الرقمية التي تعيشها كرهًا الكثيرات منهن بسب قساوة الظروف وانعدام تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية.

المراجع

-الإسكوا (٢٠١٩)، نشرة التنمية من أجل التكنولوجيا في المنطقة العربية، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية. الأمم المتحدة بيروت.

- البنك الدولي ٢٠١٨، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي

- Institut européen pour l’égalité entre les hommes et les femmes (EIGE 2019), Égalité de genre et numérisation dans l’Union européenne.

- الإسكوا (٢٠١٨)، آفاق الاقتصاد الرقمي في البلاد العربية، الأمم المتحدة، بيروت.

- الاسكوا ٢٠٢٠، التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠. الأمم المتحدة، بيروت.

- World Economic Forum(2019)، Global Gender Gap Report 2020. Switzerland.

- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول ٢٠١٨، محددات مشاركة المرأة في القوة العاملة في الدول العربية، دراسة اقتصادية، صندوق النقد العربي.

- صندوق النقد العربي ٢٠١٩، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩.

- الجنون محمد ٢٠٢٠ " كورونا يكبح التقدّم في جهود القضاء على الفقر، أخبار الآن ٢٠٢٠/٩/٤. على الرابط التالي: https://www.akhbaralaan.net/news/world/2020/09/04

- دي دابليو ٢٠٢٠، "تراجع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل. من يتحمل مسؤوليته؟"، ٢٠٢٠/١٠/٢٢. على الرابط: **https://www.dw.com/ar**

- البنك الدولي ٢٠١٩، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩، الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن.

-ساليولا فيديريكا 2018، الرقمنة من أجل النجاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧. على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/digitizing-succeed-mena

- حمد يمينة ٢٠٢٠، الأمية التقنية تعزل المرأة العربية عن المجتمع الرقمي" العرب بتاريخ ٦/٣٠/ ٢٠٢٠ متوفر على الرابط ا**https://alarab.co.uk**

-العيسوي أشرف ٢٠٢٠، وسائل التواصل الاجتماعي. تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي. ترندز، ٢٥ مارس ٢٠٢٠. https://trendsresearch.org

- (Crawd Analyzer) ٢٠١٩، تقرير مواقع التواصل الاجتماعي ٢٠١٩. على الرابط التالي https://www.crowdanalyzer.com/ar/reports/state-of-social-media-report-2019

- وفاء المقبول وآخرون ٢٠١٧، المرأة السعوديّة والمبادرة الاقتصاديّة: التسويق الإلكتروني عبر الانستقرام مثالاً، دراسة ميدانية تحت إشرافنا (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الدمام.

- وفاء شراحيلي وآخرون، مشاهير السناب شات، الهوية الافتراضية ومواقف المجتمع، دراسة ميدانية تحت إشرافنا (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الدمام، ٢٠٢٠